



شروط وأحكام البطاقة الرقمية

يصدر البنك العربي الوطني البطاقة الرقمية وفقاً للشروط والأحكام التالية:

1. تعريفات أساسية

- العميل:** هو الشخص الذي يتقدم بطلب البطاقة ويكون حامل البطاقة الرئيسية، كما أنه الشخص المسؤول أئتمانياً عن جميع المبالغ المالية المستحقة والمترتبة على استخدام وإصدار البطاقة الرئيسية والبطاقات الإضافية.
- حامل البطاقة:** هو الشخص الذي تصدر البطاقة باسمه، ومصطلح حامل البطاقة يشمل العميل حامل البطاقة الرئيسية كما يشمل حاملي البطاقات الإضافية.
- كشف الحساب:** هو كشف شهري يصدره البنك لحامل البطاقة يبين فيه تفاصيل العمليات التي تمت باستخدام البطاقة وجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة لصالح البنك، كما يبين كشف الحساب اسم التاجر وكافة تفاصيل العملية. يمكن للعميل الاطلاع على الكشف الإلكتروني من خلال تطبيق العربي أو الانترنت المصرفي. يمكن للعميل طلب ارسال كشف الحساب الى العنوان الوطني للعميل المسجل لدى البنك.
- العملية الدولية:** هي أي عملية تتم لدى تاجر مسجل خارج المملكة العربية السعودية أو أي عملية تتم بغير الريال السعودي.

2. كشف الحساب وسداد البطاقة:

- يقر العميل بأنه مسؤول مسؤولية كاملة عن كافة العمليات المقيدة في كشف حساب البطاقة كما أنه مسؤول عن الالتزامات المترتبة بموجب استخدامه للبطاقة، بما في ذلك أي أرصدة قائمة أو غير مسددة، وتعد تلك الأرصدة (القائمة و/أو غير المسددة) على البطاقة -أينما وجدت- التزاماً قانونياً على العميل لصالح البنك.

- يتم إصدار كشف الحساب الشهري لبطاقتك الائتمانية في اليوم الخامس من كل شهر.
- يوافق الميل على استلام الكشف عبر القنوات الالكترونية المعتمدة من قبل البنك، ويمكن للعميل الاطلاع على كشف حساب البطاقة من خلال تطبيق العربي موبايل. حيث يشمل الكشف تفاصيل مبالغ عمليات الشراء والسحب النقدي وأى مبلغ فوق الحد الائتماني ويشمل أيضاً المبلغ المستحق للسداد وتاريخ الاستحقاق وأى رسوم أو مبالغ أخرى تم قيدها على البطاقة كما هو موضح في دليل استخدام البطاقة، كما يمكن للعميل طلب كشف حساب ورقي برسوم إضافية وذلك عبر التواصل مع هاتف العربي.

- يمنح البنك لحامل البطاقة مهلة لا تقل عن 25 يوماً قبل تاريخ الاستحقاق ومن تاريخ كشف الحساب الشهري لسداد المبلغ المستحق.

- يجب سداد المبلغ المستحق على البطاقة في تاريخ الاستحقاق وفي حال عدم السداد سوف يتم خصم المبلغ من حساب العميل الجاري أو أي حساب آخر يملكه العميل لدى البنك وفي حال إخفاق العميل عن سداد المبلغ المستحق في يوم الاستحقاق لمدة 90 يوم متتالية سيتم إلغاء البطاقة نهائياً دون الرجوع للعميل ويتم إشعار الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)،

- إخفاق حامل البطاقة في السداد، يؤثر سلباً على التاريخ الائتماني لحامل البطاقة، مما يعني أنه قد يتذر عليه في المستقبل الحصول على أي تسهيلات أو تمويل من بنوك أخرى.

- للبنك الحق في مطالبة العميل بأى مبلغ من المبالغ المستحقة في ذاته، ولا يعتبر سكوت البنك عن مطالبة العميل في تواريخ الاستحقاق - أو بعدها- من قبيل إمهال العميل بسداد المبالغ المستحقة للبنك أو/ومن قبيل التنازل عن اتخاذ أي اجراء تحفظي او/وقانوني، ويقر العميل ويوافق على أن للبنك أن يتخذ أي من الإجراءات التي تكفل له استيفاء حقوقه.

- يعفى حامل البطاقة في حال الوفاة او العجز الكلي وفقاً لضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد الصادرة من البنك المركزي السعودي خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام شهادة الوفاة او تقرير العجز الكلي، ويستثنى من ذلك حالات الوفاة او العجز الكلي الناتجة عن:

- عدم الطرف الثاني اصابة ذاته، او محاولات الانتحار
- الكوارث الطبيعية.
- الأحكام القضائية الصادرة عنمحاكم المملكة.
- تعاطي الكحول أو المخدرات أو العقاقير غير النظامية.
- الاشتراك أو التدريب على أي الرياضات الخطرة أو المنافسات الخطرة، على سبيل المثال : (الاشتراك في سباقات الخيل أو سباقات السيارات)

ما ينتج بسبب أو ينشأ عن أو تكون ساهمت فيه الأسلحة النووية أو الاشعارات النووية أو التلوث بالإشعاع من أي وقود أو أية نفاثات نووية ناتجة عن احتراق وقود نووي، وال الحرب، أو الغزو أو الأعمال العدوانية أو الأعمال شبيه الحرية، وأعمال التخريب والإرهاب التي يرتكبها شخص أو أشخاص يعملون بصفة منفردة أو نيابة عن أو على صلة بأي منظمة إرهابية

3. الرسوم والالتزامات المالية

1. يتعين على البنك إخطار العميل -بأي وسيلةٍ كانت سواءً (وعلى سبيل المثال لا الحصر) عن طريق الرسائل النصية او الاشعارات المرسلة عبر البريد عن أي تعديل أو تغيير يتعلق بالأمور التالي ذكرها في هذه الفقرة والمتعلقة بهذه الشروط والاحكام وذلك خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوماً قبل إجراء التعديل، وهي كالتالي:
 - أي زيادة في الرسوم السنوية و/أو المصارييف الإدارية التي يتم قيدها على العميل
 - أي زيادة في النفقات و/أو الرسوم المتكررة.
 - أي رسوم أو نفقات جديدة.
2. يحق للعميل في حال عدم قبوله بالتعديلات التي أجراها البنك والتي أبلغه بها إنهاء اتفاقية بطاقة الائتمان خلال (14) يوماً من تاريخ الإشعار وسيتم إعادة الرسوم السنوية للبطاقة بعد حسم رسوم الفترة المستخدمة فيه في حال تم استقطاع الرسوم لنفس السنة.
3. كما يحق للبنك إلغاء البطاقة إذا لم يقم العميل بتفعيلها بعد 90 يوم من تاريخ الإصدار، دون أي مسؤولية قانونية في مواجهة العميل.
4. العمليات الدولية: في حال قيام العميل باستخدام البطاقة في مشتريات دولية أو سحب نقدi خارج المملكة أو لدى تاجر مسجل خارج المملكة العربية السعودية، فسيتم خصم قيمة العملية بالريال السعودي فوراً من حساب البطاقة وذلك بموجب سعر الصرف الذي تحدده هيئات فيزا/ماستركارد وقت العملية مع إضافة رسوم الاستخدام الدولي كما هو مذكور في جدول الرسوم. ويتحمل العميل الفروق المترتبة على اختلاف أسعار الصرف بين العملات في يوم قيد العملية.
5. يقوم البنك باحتساب الرسوم السنوية فور تفعيل البطاقة كما هو مذكور في جدول الرسوم للبطاقة وتقييد على حساب البطاقة سنوياً

6. الرسوم والاستحقاقات المالية*:

نوع البطاقة	البطاقة الرقمية
الرسوم السنوية - للبطاقة الأساسية	100 ريال
سحب النقدي سحب من جهاز الصراف الآلي \ التحويل) (النقدي من البطاقة إلى الحساب الجاري	3% من مبلغ العمليات بحد أقصى (75) ريال سعودي
شحن المحافظ الرقمية	مجانيًّا
رسوم عملية الاعتراض	25 ريال (إذا كان نتيجة الاعتراض غير صحيحة)
رسوم العمليات الدولية	2% تضاف إلى قيمة العملية
كشف حساب البطاقة الائتمانية أقل من سنة	مجانيًّا
كشف حساب البطاقة الائتمانية من سنة إلى خمس سنوات	50 ريال
كشف حساب البطاقة الائتمانية أكثر من خمس سنوات	100 ريال
رسوم إعادة إصدار بطاقة	15 ريال

*جميع الرسوم الموضحة غير شاملة لضريبة القيمة المضافة

- سوف يتم خصم رسوم البطاقة الائتمانية من حساب البطاقة في وقت تفعيلها وأي إصدار لاحق لها كل عام من تاريخ تفعيلها، وفي حال طلب حامل البطاقة إعادة إصدارها بسبب فقدانها أو تلفها فسوف تخصم الرسوم من حساب البطاقة.
- سيتم اشعار العميل بموعد استحقاق الرسوم السنوية وذلك بمدة لا تقل عن 14 يوم قبل هذا الموعد

7. مثال على رسوم العمليات الدولية:

المبلغ المستحق	رسم الخدمة على العمليات الدولية	المبلغ بالريال	سعر الصرف	مبلغ العملية
11.25 ريال + 75 ريال + 3,750 ريال = 3836.25 ريال	=VAT15% * 75 ريال = 11.25 ريال	2% * 3,750 ريال = 75 ريال	3.75 * 1000 ريال = 3,750	1,000 دولار / 3.75

8. تحذيرات ونصائح:

- أ. عدم التقيد والالتزام بشروط وأحكام البطاقة الائتمانية قد يؤدي إلى إلغاء البطاقة وإيقاف حساب البطاقة الائتمانية.
- ب. احرص على حماية بيانات بطاقةك الائتمانية وأرقامها السرية بما في ذلك رمز التحقق (OTP) وعدم اطلاع الآخرين عليها بما في ذلك موظفي البنك.
- ج. أبلغ البنك فوراً عند فقدان أو سرقة بطاقاتك الائتمانية بالاتصال على هاتف العربي .8001244040



4. التفويض والتعويض مقابل التعليمات الصادرة عن طريق قنوات البنك المعتمدة

1. يفوض العميل البنك بالتصريف وفق أي إشعار أو تعليمات أو طلب أو أي رسالة أخرى قد يصدرها العميل من وقت لآخر عن طريق قنوات البنك المعتمدة أو يعتقد بأنها صادرة بالنيابة عنه (التعليمات) دون الاستفسار من جانب البنك، دون إخلال بعمومية ما يتعلق بتفويض أو هوية الشخص الذي يصدر التعليمات أو الذي يعتقد بأنها صادرة منه بغض النظر عن الظروف السائدة وقت تسليم التعليمات.
2. يحق للبنك اعتبار أن التعليمات صادرة بتفويض كامل من العميل وملزمة له ويحق للبنk اتخاذ الخطوات الالزامية فيما يتعلق بالتعليمات أو استناداً عليها حسبما يراه البنك مناسباً سواء كانت التعليمات تتضمن توجيهات بدفع أموال أو الخصم من أي حساب، أو كانت تتعلق بالتصريف في آية أموال أو أوراق مالية أو مستندات أو يفهم منها أنها تلزم العميل بأي نوع آخر من المعاملات أو الترتيبات أي كانت بغض النظر عن طبيعة المعاملة أو الترتيبات أو المبلغ المرتبط بذلك.
3. بموجب تصرف البنك وفقاً لشروط هذا التفويض والتعويض فإن العميل يتهدد تعهداً غير قابل للنقض بتعويض البنك وحماته في كل الأوقات عن وضد كل الخسائر والمطالبات والدعوى والإجراءات القانونية والمطالبات والأضرار والتكاليف والنفقات التي يتکبدها البنك أو يتحملها مهما كانت طبيعتها أو أسبابها الناشئة فيما يتعلق بالتعليمات.
4. تظل شروط هذا التفويض والتعويض سارية ونافذة المفعول بالكامل حتى يتسلم البنك إشعاراً بإنهائها من العميل وفقاً لشروط التفويض على أن يتوفّر للبنك الوقت المناسب للتصرف بموجب ذلك وباستثناء ذلك فإن هذا الإنهاء لن يعفي العميل من آية مسؤولية ناتجة عن هذا التفويض.

5. البطاقات المفقودة أو المسروقة

1. يجب على حامل البطاقة الإبلاغ عن فقد أو سرقة البطاقة لإدارة الخدمات المصرفية التابع للبنك على الهاتف رقم 8001244040 (من داخل المملكة) أو 96611212755500 (من خارج المملكة) ويكون العميل مسؤولاً عن أي معاملات يتم تنفيذها بواسطة البطاقة قبل تسلمه إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك إشعاراً عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت) يفيد بفقدان أو سرقة البطاقة.
2. يتعهد العميل في حال فقدان البطاقة أو الجوال أو أي أكسسوارات تقبل الدفع (في حال تم تسجيل البطاقة في مثل هذه المحافظ) بإشعار البنك فوراً بطلب إيقاف عمليات المحافظ الإلكترونية وإزالة البطاقة الملغية من التطبيق وإضافة البطاقة الجديدة حيث أن البنك غير مسؤول عن أي عمليات تتم على البطاقة عبر التطبيقات المذكورة بعد إيقاف البطاقة عبر الهاتف المصرفي أو العربي نت ويكون العميل مسؤولاً عن أي معاملات تتم تنفيذها بواسطة الجوال (محافظ الدفع الإلكترونية) قبل تسلمه إدارة الخدمات المصرفية التابعة للبنك طلب يفيد بفقد أو سرقة الجوال.

6. أحكام عامة

1. تطبق شروط وأحكام شركات مزودي الخدمة العالمية (فيزا و/أو ماستركارد) فيما يتعلق بالمميزات والخدمات المقدمة من قبلهم أو الشركات التابعة أو المتعاقدة معهم.
2. يحق لحاملي البطاقة الرقمية من البنك العربي الوطني الحصول على الاسترداد النقدي من عمليات الشراء المؤهلة بناء على ما يقرره البنك، ويتم إضافة مبلغ الاسترداد إلى حساب البطاقة فور تنفيذ العمليات الشرائية من قبل التجار، ويستغرق تسوية مبلغ العمليات الشرائية من قبل التجار من يومين إلى سبعة أيام كحد أقصى.
3. عمليات الشراء المؤهلة هي جميع عمليات الشراء التي تتم على البطاقة الرقمية عبر أجهزة نقاط البيع أو المشتريات الإلكترونية، ويتم منح العميل استرداد نقدي فوري بقيمة 0.5% على العمليات المحلية و 1% على العمليات الدولية.
4. لا يوجد حد أدنى للعمليات الشرائية لاستحقاق الاسترداد النقدي.
5. تشير "فئات الاسترداد النقدي" إلى فئات التجار المؤهلة للاسترداد النقدي حيث يتم التعامل مع العملية حسب فئة التاجر المسجلة من قبل بنك التاجر وكما ترد من مزود الخدمة العالمي فيزا، وليس من

مسؤولية البنك العربي الوطني تحديد فئة التاجر أو التصنيف الغير صحيح للتاجر ويحتفظ بالحق في تعديل تخصيص استرداد النقود وفقاً لتقديره.

6. استحقاق مبالغ الاسترداد النقدي على العمليات المسجلة بكشف الحساب الخاص بحامل البطاقة فقط ولا يمكن مساءلة البنك العربي الوطني عن أي تأخر في تسجيل العمليات بسبب أي تأخير صادر من قبل التجار.

7. في حال قام العميل بإلغاء او استرجاع او عكس أي عملية شرائية سيقوم البنك باسترجاع مبلغ الاسترداد التقدى الممنوح مقابل تلك العملية

8. يتعهد حامل البطاقة باستخدام البطاقة للأغراض الشخصية فقط ولا يحق لحامل البطاقة استخدام البطاقة للأغراض التجارية كما يحق للبنك إلغاء البطاقة واسترداد مبالغ الاسترجاع النقدي الممنوحة على البطاقة في حال إساءة استخدام البطاقة كالاستخدام في عمليات غير نظامية أو في حال مخالفة أي من البنود أو الشروط المنصوصة للبطاقة.

٩. تصنيف الإنفاق لكل فئة من فئات الاسترداد النقدي وتحديد ما إذا كانت العملية مؤهلة للاسترداد النقدي أم لا يكون وفقاً لتقدير البنك.

10. سيتم إلغاء أي مبالغ استرداد نقدى لم تودع في الحساب في الحالات التالية:

- في حال تم إغلاق حساب البطاقة أو في حال لم يكن حساب البطاقة في وضع جيد حسب تقدير البنك.
 - في حال عدم تجديد البطاقة أو في حال انتهاء صلاحيتها.

- في حال أي سبب آخر يراه البنك وينتج عنه إلغاء البطاقة الرقمية مسبقة الدفع

بعض العمليات الشرائية تكون غير مؤهلة للاسترداد النقدي مثال عليها : الرسوم المفروضة من البنك، التحويل النقدي من البطاقة للحساب الجاري أو شحن محفظة الدفع الإلكترونية ، السحب النقدي، التبرعات، والمدفوعات الحكومية، والعمليات عبر نظام سداد للمدفوعات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية للبنك العربي ، العمليات التي يقرر البنك أنها متنازع عليها، أو خاطئة، أو غير مصرح بها، أو غير قانونية أو احتيالية ، مدفوعات الجهات التعليمية ، مدفوعات مكاتب العقار و غيرها ، كما يحق للبنك تعديل أو تحديد فلات التجار المستحقة للاسترداد النقدي أم لا في أي وقت.

11. يحق للبنك وفقاً لتقديره المطلق أن يحول الدين و/أو يتنازل وبأي صفة كانت جزئياً أو كلياً عن أي مبالغ مستحقة على العميل لأي طرف أو كيان وفقاً لتقدير البنك المطلق، وعلى العميل دفع جميع المبالغ غير المسددة وذلك وإذا استدعت الفضورة المطلبة بالسداد عن طريق وكلاء تحصيل أو اللجوء إلى القانون لتنفيذ الدفع فللبنك ذلك.

12. يقوم البنك بإرسال رسائل العروض التسويقية للبطاقات الائتمانية أو المنتجات التمويلية الأخرى والخدمات المصرفية ويقر حامل البطاقة بموافقته على تلقي تلك العروض إلا إذا صرّح أو أخطر البنك بعدم موافقته على تلقيها، عبر التواصل مع هاتف العرّب.

13. يوافق العميل موافقة غير قابلة للنقض على أنه يجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق والكامل أن يتبادل أي معلومات أو بيانات متعلقة بالعميل و/أو حامل البطاقة أو معاملاته مع أي عضو أو عضو منتسبي، (بما في ذلك غرض منع الاحتيال أو التدقيق أو تقديم خدمات من قبل الغير أو تحصيل دين أو وفقاً لطلب أي جهة حكومية أو تنظيمية مختصة).

14. - برنامج الدخول لصالات كبار الشخصيات في المطارات يعتمد على نوع البطاقة ومقدم الخدمة (فيزا / ماستركاردا) ويُخضع للشروط والأحكام المقدمة من قبلهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: عدد مرات الدخول المجانية، الصالات المشاركة في البرنامج وغيرها. يرجى زيارة موقع العربي للطلاع على قائمة الصالات المعتمدة والمحدثة من قبلاً، مقدم الخدمة.

15. تتيح خدمة أثير (Contactless) لحامل البطاقة استخدامها في إجراء عمليات الدفع الإلكتروني بما لا يتجاوز حد الدفع لخدمة أثير والمحدد من قبل البنك العربي بدون إدخال الرقم السري من خلال تقنية الاتصال قريب المدى حيث يقوم العميل بتمرير البطاقة أمام الجهاز الخاص بذلك ويقر العميل بعلمه بالمخاطر المصاحبة لإجراء العمليات عن طريق هذه الخدمة ويتحمل كامل مسؤولية العمليات التي تتم من خلالها. ويحق للبنك تعديل حد الدفع بما يتواافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة دون الحاجة إلى استفهام موافقة العميل.

16. يعتبر تسجيل (إضافة) البطاقة لدى محافظ الدفع الإلكترونية ك Apple Pay و mada Pay وغيرها مما يشابهها في آلية عملها بمثابة تفويض غير مشروط وغير قابل للنقض صادر من قبل العميل للشخص

الذي يقوم باستخدام الجوال أو أي أكسسوارات تقبل الدفع في أي وقت لأي معاشرة. لذا يكون العميل مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن كافة الالتزامات التي تنشأ من هذه المحافظ كما لو كانت هذه الالتزامات قد نشأت من العميل نفسه.

17. الحسابات غير المتحركة التي لم يُجرِ عليها العمليات المالية مدينة فعليه سيتم تحويلها وفقاً لما يلي:

- تعتبر التعاملات نشطة (active) إذا لم يمض على آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها العميل بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مدة (أربعة وعشرين) شهراً ميلادياً مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة.

- تعتبر التعاملات راكدة (Dormant) إذا أكملت مدة (أربعة وعشرين) شهراً ميلادياً بدءاً من تاريخ آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها العميل بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة.

- تعتبر التعاملات غير مطالب بها (Unclaimed) إذا أكملت مدة (خمس سنوات) ميلادية (ستين شهراً) شاملة مرحلة الحسابات الراكدة من تاريخ آخر عملية مالية (سحب أو إيداع - حسب طبيعة العلاقة) نفذها العميل بنفسه أو وكيله المفوض عنه أو ورثته مسجلة أو مراسلة موثوقة وموثقة، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على العميل واستنفدت جميع وسائل الاتصال به.

- تعتبر المبالغ الدائنة أو العلاقة أو التعامل للبطاقات الائتمانية متروكاً وصاحبها منقطعاً عن البنك إذا أكمل مدة عشر سنوات ميلادية غير مطالب بها (أي مجموع خمسة عشر سنة ميلادية من تاريخ آخر عملية مالية).

18. يحق للبنك تغيير أو تعديل أي حكم من هذه الشروط والأحكام من وقت لآخر وسيقوم البنك بإبلاغ حامل البطاقة بالتعديلات الجديدة بالطريقة التي يراها البنك مناسبة، وتصبح تلك التعديلات سارية المفعول ونافذة بعد (30) يوماً من تاريخ إشعار حامل البطاقة، وعندها يصبح حامل البطاقة ملزماً بالتعديلات، ما لم يقم حامل البطاقة بدفع كامل المبالغ المستحقة للبنك عن المعاملات التي تم باستخدام البطاقة (البطاقات)، ويقوم حامل البطاقة بإلغاء البطاقة قبل تاريخ السريان. من هذه التعديلات.

19. يحق للبنك وفي أي وقت أن يطلب من العميل أو حامل البطاقة أي مستند (مستندات) يراها البنك ضرورية لإنفاذ هذه الاتفاقية أو أي من العمليات التي سينفذها العميل أو حامل البطاقة بواسطة البطاقة وإذا لم يلتزم العميل بتنفيذها فيحق للبنك إلغاء البطاقة وإلزام العميل بسداد كامل مبلغ المديونية فوراً.

20. يخضع استخدام العميل للقنوات الإلكترونية للبنك للشروط والاحكام الخاصة بها مالم يرد نص في هذه الشروط والأحكام يقضى بخلاف ذلك.

21. لا يحق لحامل البطاقة استخدام البطاقة لأي أغراض غير شرعية أو غير قانونية بما في ذلك شراء سلع أو خدمات محرمة شرعاً أو ممنوعة بموجب قوانين المملكة العربية السعودية، وفي حال هذا الاستخدام يحق للبنك إلغاء هذه البطاقة الأساسية وأية بطاقات إضافية أخرى على أن يقوم العميل بسداد المبالغ المستحقة مباشرةً

22. في حالة الاختلاف بين النص العربي والنطش الإنجليزي لهذه الشروط والأحكام يسود النص العربي.

23. أياماً وردت كلمة اتفاقية فإنه يقصد به هذه الشروط والاحكام مالم يفسر سياق الجملة غير ذلك

7. إلغاء الاتفاقية وإنهاها

1. يجوز للبنك إنهاء هذه الشروط والاحكام أو الاتفاقية المبرمة مع العميل في أي وقت وذلك بإلغاء البطاقة بإشعار مسبق لا يقل عن 30 يوم، كما يجوز للعميل إنهاء الاتفاقية في أي وقت بتوجيهه بإشعار رسمي عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت).
2. تصبح جميع المبالغ القائمة بذمة العميل مستحقة وواجبة الدفع للبنك فوراً عند إنهاء هذه الاتفاقية. ويوافق العميل على أن يكون للبنك الحق في حجز أية مبالغ مودعة في الحساب الجاري أو أي حساب آخر يحتفظ به العميل لدى البنك أو أي ودائع محفوظة لدى البنك كضمان لإصدار البطاقة و / أو البطاقات الإضافية لمدة أقصاها 45 يوماً بعد إعادة البطاقة وأي بطاقات إضافية فعلياً إلى البنك وإجراء مقاصة لكافة المبالغ المستحقة على العميل للبنك مقابل أي من تلك المبالغ دون إشعار للعميل.
3. حيثما تعلقت هذه الاتفاقية باستخدام بطاقات إضافية فإنه يجوز للعميل إلغاء ما يتصل بالبطاقات الإضافية من هذه الاتفاقية وذلك بتوجيهه بإشعار رسمي عن طريق قنوات البنك الرسمية (الفرع أو الهاتف أو العربي نت) وتظل الاتفاقية نافذة بموجب هذه الشروط والاحكام والتي تمت باستخدام البطاقات الإضافية وتسلم البنك لتلك المبالغ بالكامل. وإذا لم يتم إنهاء هذه الاتفاقية فإن البنك سيقوم بتجديد البطاقات الإضافية لحاملي البطاقات من وقت لآخر.
4. في حال إخلال العميل بشروط واحكام هذه الاتفاقية و/أو في حال عدم التزام العميل بسداد التزاماته المالية لأي بطاقة من البطاقات الائتمانية المصدرة للعميل، فإن العميل يقر بعلمه وإدراكه التام بأن الشروط والاحكام الخاصة بالإلغاء و/أو الانهاء و/أو الإيقاف التي تطبق على باقي البطاقات الائتمانية (أي) (في حال إلغاء أي بطاقة و/أو انتهاؤها و/أو ايقافها فإن جميع البطاقات الائتمانية تصبح ملغاً و/أو منتهية و/أو موقوفة تلقائياً وفوراً دون الرجوع على العميل و/أو اخطاره و/أو بالغه بأي شكل من الأشكال ودون أدنى مسؤولية البنك ويكون العميل مسؤولاً عن جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتکبدها البنك بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل.
5. إذا أخفق العميل - لأي سبب كان - في الالتزام بشروط واحكام هذه الاتفاقية فإنه يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية ومطالبة العميل بسداد كافة المبالغ القائمة بذمته بموجبهما. ويكون العميل مسؤولاً عن جميع النفقات والرسوم والمصاريف التي يتکبدها البنك بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل.
6. تخضع هذه الشروط والاحكام ويتم تفسيرها وفقاً للأنظمة والقواعد واللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية، أي نزاعات يتعدى حلها ودياً تُعرض على الجهات القضائية المختصة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية للفصل فيها مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية.